

التطور التاريخي لحقوق الانسان

إن التاريخ حلقات موصلة يكمل بعضها بعضاً فالماضي وسيلة لفهم الحاضر كما أن الحاضر يعيش فيه الماضي وكلاهما يرسمان ملامح المستقبل وموضوع حقوق الإنسان ليس وليد العصر وإنما هو قديم قدم الإنسانية نفسها ويشكل جزءاً لا يتجزأ من تاريخها ، فهو قد ارتبط بالمجتمعات البشرية منذ بدء الخليقة وتأثر سلباً وإيجاباً بالظروف الزمنية والمكانية لتلك المجتمعات والتيارات الفكرية والتقاليد السائدة فيها وكما ارتبط بنظام الحكم والشريعة الإسلامية .

وقد ظهرت حقوق الإنسان عبر مراحل التاريخ المختلفة بدلالات عديدة، نشدت جميعها حرية الفرد، و حماية وجوده و رفع مستواه المادي، والمعنوي، والصحي و الاجتماعي، اذ يمكن تتبع مراحل تطور حقوق الإنسان و حرياته الأساسية عبر مراحل تاريخية ثلاث وهي :

المرحلة الأولى :- حقوق الإنسان في الحضارات والمجتمعات القديمة ، وتبدأ هذه المرحلة من بدء الخليقة إلى القرن الخامس الميلادي أي بسقوط الإمبراطورية الرومانية .

المرحلة الثانية :- حقوق الإنسان في العصور الوسطى وتبدأ من ظهور الإسلام في القرن الخامس الميلادي وتنتهي بالقرن الخامس عشر الميلادي تقريباً .

المرحلة الثالثة :- حقوق الإنسان في العصر الحديث وتبدأ من القرن الخامس عشر الميلادي والى يومنا هذا .

المرحلة الأولى : حقوق الإنسان في الحضارات والمجتمعات القديمة

أولاً : حقوق الإنسان في حضارات بلاد وادي الرافدين (بين النهرين)

إن الحقب التاريخية التي مرت على العراق القديم هي العهد السومري والأكدي والبابلي والآشوري ثم البابلي الثاني وقد شهدت تطوراً كبيراً في التمدن الإنساني وان حضارة بلاد وادي الرافدين أي (العراق القديم) هي أقدم حضارة في العالم من خلال تاريخه في جوانبه المختلفة الديني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي . ويذكر العلماء أن أول وثيقة لحقوق الإنسان سومرية .

فقد اقرت أكثر القوانين لإعطاء الإنسان حقوقه والتعريف بواجباته فالحرية والعدالة والمساواة كانت من الأفكار الأساسية التي تجسدت في كثير من القوانين منها : قانون (أور- نمو، وقانون لبت - عشتار ، وقانون إشنونا ، وقانون حمورابي والقوانين الآشورية) ولا ننكر أن هناك طبقات في المجتمع العراقي القديم وهي طبقة الأحرار وطبقة العبيد والطبقة الوسطى . والتمييز كان حاضر بين طبقة الأحرار والعبيد ، غير ان ما لاحظه المؤرخون ان الحكام آنذاك كانوا يسعون إلى إعطاء المزيد من الحماية لطبقة العبيد لتخليصها من العبودية .

كما كان للمرأة في العصر العراقي القديم الحق في ممارسة أعمال ومهن مختلفة والقيام بواجبات ضمنها لها المجتمع والقانون .

وتعد شريعة حمورابي العاهل البابلي التي أصدرها في السنة الثلاثين من حكمه والتي اهتمت بحقوق الإنسان بعد إعادته توحيد وادي الرافدين بدولة واحدة من اهم التشريعات ، اذ استند حمورابي في شريعته إلى ما كان سائداً من أعراف وقوانين سابقة لزمانه إلا انه جمعها وعدلها ونقاها لتلائم مجتمع الدولة الجديدة الواسعة الأرجاء ، ثم دون مواد شريعته على عدد من المسلات الحجرية ورقم الطين

ووزعها على أمهات مدن العراق القديم . وبهذا يكون قدماء العراقيين قد سبقوا غيرهم من الشعوب بحوالي ألف سنة في وضع الإصلاحات والقوانين التي تحفظ للفرد حريته وحقوقه وأمنه .

ثانياً : حقوق الانسان في حضارة وادي النيل

أن حضارة وادي النيل مرت عليها دول لها نظم حكم مختلفة، كانت مصر خلالها مع العدل مرة وعانت من الظلم والاستبداد مرات، فقد خضعت مصر لحكام الفراعنة والهكسوس والرومان .

اذ ساد الاعتقاد لدى المصريين القدماء بأن الفرعون (أعلى هرم في الدولة) كان مفوضاً من قبل الآلهة ليعبر عن وجودها على وجه الأرض، مما منحه سلطة مطلقة، إذ اعتبر الفرعون إلهاً و اعتبرت إرادته قانوناً، حيث كان يتصرف بالطريقة التي يريدها و يرغبها و ما على الشعب إلا الخضوع.

و بما أن الفرعون ممثل للآلهة التي تتصرف ضمن إطار الحق فكل ما يتقوه به صاحب الجلالة يجب أن يتم و يتحقق فوراً، و قد كانت للفرعون وظائف متعددة في مجالات مختلفة، فقد تمثلت الوظيفة الدينية في تعيين مراتب ودرجات الكهنة الذين يقومون على خدمة الآلهة في المعابد، و أما وظيفته العسكرية فتلخصت في حماية شعبه و بلاده من الأخطار الخارجية ، فضلاً عن الوظيفة السياسية التي ارتكزت على نقطتين هامتين تمثلتا في نشر و تطبيق العدالة بشكل دقيق و صارم بين الرعية و ثانيها توفير الأمن و صيانة النظام في البلاد، و بذلك سير الفرعون شؤون البلاد بصورة مباشرة و بمساعدة وزراء يعينهم و يقلبهم متى أراد و شاء .

فلم يكن هناك مجال لممارسة الحرية الفردية الاجتماعية أو الاقتصادية أمام الفرعون فهو الذي يحدد دور الأفراد و الفئات في المجتمع و يعين لكل عامل نوعية العمل الذي عليه القيام به و الأجر الذي يجب أن يتقاضاه .

أما الأسرة فحظيت بنصيب من التنظيم حيث ارتكزت آنذاك على أعراف و تقاليد أعطت للمرأة حقوقاً. فرغم تعدد الزوجات إلا أنها منحت حق الاحتفاظ بملكية ما تقدمه بموجب عقد الزواج ، و في حال وفاة الزوج تنتقل السلطة العائلية مباشرة إلى الأم التي تدير شؤون الأسرة داخل وخارج البيت باستثناء اذا وجود ابن بلغ سن الرشد يقوم بدور رب الأسرة اتجاه أمه واخوته، كما وجد الأطفال نصيبهم من الاهتمام عن طريق إحاطتهم بعناية خاصة و عطف كبير.

ثالثاً : حقوق الإنسان في بعض الحضارات القديمة الأخرى

إلى جانب حضارات وادي الرافدين ووادي النيل تعتبر الحضارات الشرقية كالصينية والهندية من الحضارات التي اهتمت بحقوق الإنسان والعلاقات الإنسانية إذ جعلت هذه الحضارات ارتباطاً وثيقاً بين التعاليم الدينية والنظرة إلى الإنسان وحقوقه التي يجب ان يتمتع بها.

فالهندوسية التي ظهرت في الفترة ما بين (1500 - 1300) قبل الميلاد وانتشرت من الهند إلى مناطق ومجتمعات جنوب شرق آسيا ، استندت في قوانينها الخاصة بحقوق الإنسان إلى بعض النصوص المقدسة الخاصة بها وهي النصوص التي نسبت إلى براهما (الإله الهندوسي) أو إلى أعماله وبخاصة تلك المرتبطة بالخلق .
ومن الهند انطلق بوذا (560 - 480) قبل الميلاد الذي لم يدع ديناً وإنما حلولاً عملية للحياة وانتشرت تعاليمه في الصين واليابان وجنوب شرق آسيا ، فقد جاء في

تعاليمه الكثير من المبادئ ومنها المساواة والحرية ونشر العدالة ، اذ يرى بوذا أن لا فرق بين جسم الأمير وجسم المتسول وكذلك لا فرق بين روحهما .

أما في الصين فقد تجلت حكمة كونفوشيوس (550 – 479) قبل الميلاد في نشر العدل والإخاء العالمي والأمن والسلام بين الناس . وشدد هذا الفيلسوف الصيني في تعاليمه على خدمة الإنسان للإنسان أي كان يرى أن الظلم هو رذيلة الرذائل .

كما أسهم كل من الفكر اليوناني والفكر الروماني في اقرار حقوق الإنسان بما قدمه مفكرو الحضارات اليونانية والرومانية من إسهامات كبيرة في هذا المجال .

ففي التقاليد الإغريقية تأكيد على العدالة واحترام القانون وهذا كان تعبير عن مدى صلاحية المجتمع ومقياس لفضائله ، وكان يرى حكمائهم ان أول ما تعنى به حكومة الجمهورية هو أن تكمل السعادة للمحكومين وان تهبهم الصحة والرضا ، كما اعتبروا أن ليس للحياة من قاعدة سوى العدل وان أي دولة لا تعرف أن تقوم به هي دولة فاسدة مهددة بالانهيار . كما أكدوا على أن المثل العليا للدولة هي سيادة أحكام القانون والعدالة والتعليم وان الدولة إنما وجدت لصالح الإنسان ولم يوجد الإنسان لصالح الدولة ، إذ ما ولد الإنسان إلا لیسعد .

وتعد الحرية عند الرومان رخصة طبيعية تستمد وجودها من قانون أعلى وأسمى من القانون الوضعي ، وكانت أفكار علماءهم التي جعلوا منها أساساً لبناء نظام سياسي دليل على احترام الإرادة الشعبية وحقوق الإنسان.